هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

الوحدة الثالثة

القائمة الإلزامية
(الشركات المملوكة للدولة)

مخطط الورشة

01 تعريفات ذات صلة
10 دقائق

02 مفهوم المحتوى المحلي
10 دقائق

03 إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة
10 دقائق

04 القائمة الإلزامية
10 دقائق

05 القوائم الإلزامية المصدرة
10 دقائق

06 ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية
10 دقائق

07 تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية
10 دقائق

08 إضافة منتج في القائمة الإلزامية
10 دقائق

09 أمثلة تطبيقية
10 دقائق

10 روابط ذات علاقة
10 دقائق

01

تعريفات ذات صلة

تعريفات

تعريفات عامة

الشركات	الشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها، ويكون تسجيلها التجاري في المملكة.
الهيئة	هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
المحتوى المحلي	إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول، والتقنية ونحوها.
المنتج الوطني	كل منتج أُنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية، سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.
اللائحة الداخلية	لائحة الأعمال والمشتريات التي تضعها الشركات داخليًّا.
القائمة الإلزامية	قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية تصدرها الهيئة وتحدِّثها دوريًّا.

تعريفات

تعريفات عامة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المنشآت المحلية (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
نسبة المحتوى المحلي المستهدفة	نسبة المحتوى المحلي التي يتعهد المتنافس -عند تقديم العطاء- بالالتزام بتحقيقها قبل نهاية العقد.
الخطة التدرجية للمحتوى المحلي	خطة إلزامية يُعِدّها ويقدمها المتعاقد لتوضيح نسبة المحتوى المحلي المستهدفة خلال مراحل تنفيذ العقد، ويلتزم المتعاقد بتسليمها خلال 60 يومًا من تاريخ الترسية.
شهادة المحتوى المحلي	نسبة المحتوى المحلي -المعتمدة من الهيئة- لمنشأة المتنافس عند تقديم عطائه.
العقود المختلطة	العقود التي تحتوي على بنود متعلقة بالتوريد وبنود أخرى متعلقة بأعمال أو خدمات أخرى، كعقود التوريد والتركيب أو عقود الإنشاءات وعقود تطوير البنية التحتية بكافة صورها وأشكالها.

02

مفهوم المحتوى المحلي

مفهوم المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي وعناصره

ما المحتوى المحلي؟

» هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية، والتقنية ونحوها.

عناصر المحتوى المحلي

01 الأصول

- مصادر ومكونات السلع لتطوير سلاسل الإنتاج.

02 القوى العاملة

- الأيادي العاملة على تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

03 السلع والخدمات

- المكونات المحلية التي تُستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات.

04 التقنية ونحوها

- الأبحاث والتطوير وتدريب القوى العاملة السعودية.

المحتوى المحلي

شهادة المحتوى المحلي

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية
Local Content & Government Procurement Authority

التاريخ: 0000/00/0م
رقم الشهادة: Mxxxxx

شهادة المحتوى المحلي
Local content certification

تشهد هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية أن نسبة المحتوى المحلي لـ[xxxxxxx] سجل تجاري رقم (xxxxxxx)، للسنة المالية المنتهية بتاريخ-/-/-202م تبلغ x.xxx %.

تمثل درجة الإيراد من الصادرات x.xx%.

صلاحية هذه الشهادة 19 شهراً من نهاية السنة المالية المذكورة أعلاه.

The Local Content & Government Procurement Authority certifies that the Local Content Score for [xxx] Commercial Registration No. (xxxxxxx)

for the year ended -/-/202-, is xx.x%.

The Export Revenue Score is x.xx%.

The validity of this certificate is 19 months from the **above** mentioned year ended.

تنويه:
تم إصدار هذه الشهادة بحسب الإجراءات المتبعة لدى الهيئة بناء على الإفصاح المقدم من المنشأة والتقرير الصادر من مكتب المراجعة المعتمد دون أدنى مسؤولية على الهيئة.
هذه الوثيقة مرسلة عبر البريد الإلكتروني/النظام الآلي ولا تحتاج إلى توقيع

Note:
This certificate was issued according to the procedures followed by the Authority and based on the disclosure submitted by the entity and the report issued by the approved audit firm, without holding LCGPA minimally responsible.
This certificate is sent via electronic mail / automated system and it does not require a signature.

يمكنك التحقق من صحة البيانات الواردة في الشهادة أعلاه من خلال الرابط التالي URL أو من خلال مسح الرمز الرباعي أعلاه

You can validate the information in this certificate via the following link URL or by scanning the above QR code

تعريف الشهادة

شهادة المحتوى المحلي : هي نسبة المحتوى المحلي لدى المنشأة للسنة المالية المستهدفة محل القياس بناء على القوائم المالية لدى المنشأة، الأمر الذي يتيح لها معرفة الوضع الراهن للمحتوى المحلي لديها.

مدة صلاحية الشهادة

تسري صلاحية شهادة المحتوى المحلي لمدة 19 شهرًا من تاريخ القوائم المالية محل القياس.

المحتوى المحلي

معادلة حساب نسبة المحتوى المحلي

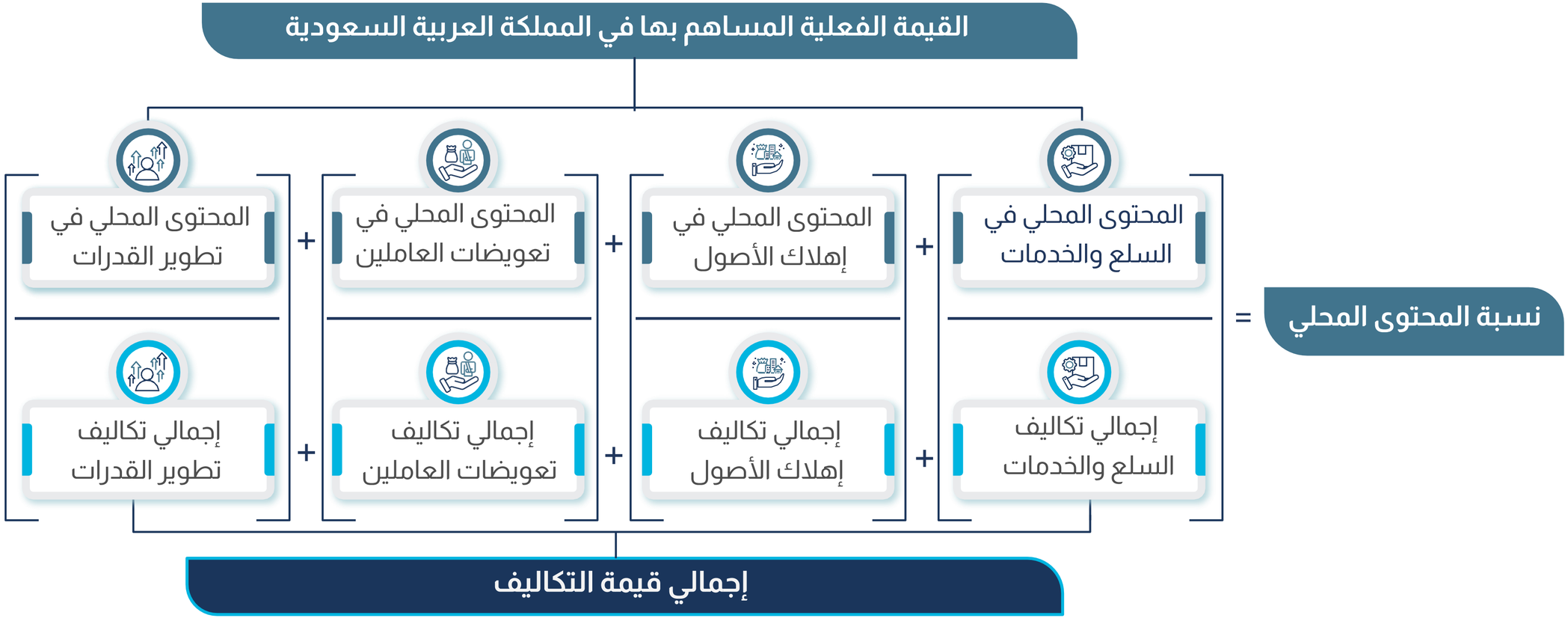

03

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

الهدف والتطبيق

الهدف

تنمية المحتوى المحلي و وإعطاء الأفضلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال أعمال ومشتريات الشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها.

تطبق الضوابط على جميع أعمال ومشتريات الشركات عدا الآتي:

1 تعاقدات الشركات مع أيٍّ من منشآت المجموعة الواحدة مع أهمية الالتزام بالتالي:

توريد المتعاقد معه -عند تنفيذ الأعمال والمشتريات- المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية وتطبيق معيار تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعيار تفضيل المنتج الوطني غير المدرج في القائمة الإلزامية عند المفاضلة بين العروض، وفقًا للأحكام ذات الصلة.

في الحالات التي تستدعي فيها الحاجة للتعاقد من الباطن، يورد المتعاقد من الباطن المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية، ويطبق معيار تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعيار تفضيل المنتج الوطني غير المدرج في القائمة الإلزامية عند المفاضلة بين العروض، وفقًا للأحكام ذات الصلة.

2 تعاقدات الشركات التي تخص أعمالها خارج المملكة:

يقصد بالتعاقدات ضمن المجموعة الواحدة التعاقدات بين منشأة ومنشأة تابعة أو بين منشأتين تابعتين لمنشأة واحدة. وتكون المنشأة تابعة لمنشأة أخرى في حال كانت المنشأة الأخيرة تمتلك (50%) أو أكثر من رأس مال المنشأة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر.

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

بالنظر إلى ضوابط المحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة نجدها تضمنت ثلاث آليات لتنمية المحتوى المحلي:

- آليات المحتوى المحلي.
- تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

متطلبات خاصة

1. على الشركات التأكد مسبقًا من عدم توفر أكثر من شخص محلي مؤهل لشراء أو تنفيذ الأعمال المطلوبة عند تعاملها مع أشخاص أجانب.

2. تضمّن الشركات وثائق المنافسات بشروط المحتوى المحلي - بحسب الحال- وأحكامه.

3. لا تستهدف الشركات عند وضعها للشروط والمواصفات الفنية للأعمال والمشتريات المطروحة، استبعاد المنتج الوطني الذي يفي بالاحتياج الفعلي.

4. تتأكد الشركات بأن تكون المنتجات الوطنية والأجنبية مطابقة للمواصفات الوطنية المعتمدة، أو المواصفات العالمية فيما ليس له مواصفات وطنية معتمدة.

5. تطبق الشركات -عند تنفيذها لأعمالها ومشترياتها، وعند الانطباق- القائمة الإلزامية:
   - من خلال إلزام المتعاقد بتوريد المنتجات الوطنية التي تندرج ضمن القائمة، وتطبق في جميع العقود التي تشتمل على منتجات مدرجة في القائمة.

   - تضع الهيئة الضوابط اللازمة للاستثناء من القائمة الإلزامية. ويجوز للشركات في أحوال تحددها لائحتها الداخلية توريد المنتجات الوطنية التي تندرج ضمن القائمة الإلزامية، وذلك في حال لم يتجاوز الفارق السعري بين المنتج الوطني والمنتج الأجنبي (10%)، وذلك بعد دعوة ثلاثة مصانع محلية على الأقل لتوريد أو تنفيذ المشتريات المطلوبة.

6. يطبق المتعاقد كافة الأحكام المذكورة عند تنفيذه الأعمال والمشتريات نيابة عن الشركات.

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

مراحل التفعيل

المرحلة الأولى

18 ديسمبر
2022

تمتد من تاريخ 18 ديسمبر 2022، وستساهم الشركات أدناه خلال هذه الفترة -بحسب الحال؛ وعند الانطباق- في تنمية المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- الشركات المشار اليها
- الشركات المملوكة للدولة بالكامل (100%).

المرحلة الثانية

19 ديسمبر
2024

تعد هذه المرحلة استمرارًا للمرحلة الأولى، وتبدأ المرحلة الثانية في 18 ديسمبر 2024 وذلك وفقا للأتي:

- تطبيق اعطاء الافضلية على جميع الشركات المملوكة بالكامل للدولة (أو أي من أجهرتها الحكومية) أو التي تملك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها.

- تلتزم الشركات التي تزيد نسبة ملكية الدولة أو أجهزتها إلى أكثر من 50% من رأس مالها -بعد نفاذ اعطاء الافضلية - فتمنح تلك الشركات مدة 90 يوم من تاريخ ارتفاع نسبة الملكية فيها للبدء بتطبيق اعطاء الافضلية .

04

القائمة الإلزامية

القائمة الإلزامية

نبذة عن القائمة

تعريف بالآلية

هي قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية تصدرها الهيئة وتُحدِّثها بشكل دوري. تضع الهيئة الضوابط والمعايير اللازمة للإدراج في القائمة الإلزامية والاستثناء منها؛ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

نطاق التطبيق

تُطبّق في جميع أنواع العقود بشكل مباشر من قبل الشركة أو المتعاقدين معها و المتعاقدين من الباطن عند تنفيذهم لأعمال الشركة؛ سواء عقود التوريد أو الخدمات التي يشتمل نطاق عملها على منتجات أو خدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية.

آلية التطبيق

- استبعاد العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية. وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، فتستبعد البنود التي لم يلتزم فيها المتنافس بالقائمة الإلزامية.
- وضع آليات لمراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، وعدم تسلم أي منتجات مورّدة تخالف القائمة الإلزامية إلا في الحالات التي ترى فيها الشركات أن من مصلحتها تسلم تلك المنتجات، مع تغريم المتعاقد وفق ما تقضي به سياسات الشركات والعقد المبرم معه، ولا يدخل في ذلك المنتجات المستثناة وفق ضوابط تحددها الهيئة وفق ضوابط الاستثناء من القائمة الالزامية للشركات المملوكة للدولة.

القائمة الإلزامية

طرق إثبات وطنية المنتج

تعريف المنتج الوطني

كل منتج أُنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية؛ سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.

من طرق إثبات وطنية المنتج

01

شهادة (سابر) الصادرة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة؛ موضحًا فيها أن منشأ المنتج وطني.

02

إقرار خطي من المصنع أو مزود الخدمة وفق النموذج المعد لذلك، والمتاح على موقع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

03

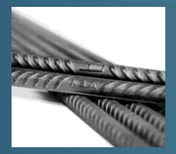

دلالة المنشأ، بشرط أن تكون الدلالة ثابتة بشكل يصعب إزالتـــــها، وتكون الدلالة حفرًا، أو حياكة، أو طباعة، أو كبسًا وفقًا لطبيعة المنتج، والضابط فيها هو أن تترك أثرًا عند الإزالة.

04

شهادة "صنع في السعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.

05

علامة "تقنية سعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.

06

سجل تجاري ساري المفعول أو وثيقة العمل الحر، وذلك للخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.

07

أن يكون المنتج مستوفيًا لمتطلبات قواعد المنشأ، وذلك للمنتجات الوطنية المصنعة خارج المناطق الحرة، وفقًا للقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس وقواعد المنشأ الوطنية وفقًا لشهادة تصدر من جهة ذات اختصاص.

08

شهادة أو ترخيص تسجيل المنتجات الصادرة من جهة ذات اختصاص في المملكة العربية السعودية، مثل شهادة تسجيل المنتجات في هيئة الغذاء والدواء، أو هيئة الحكومة الرقمية، أو هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وغيرها من الجهات المختصة.

05

القوائم الإلزامية المصدرة

القائمة الإلزامية

القوائم الإلزامية الصادرة من الهيئة و التى تحدث بشكل دورى

البناء والتشييد

منتج	مصنع
154	4554

الأدوية والمستحضرات الطبية

منتج	مصنع
268	43

المستلزمات الطبية

منتج	مصنع
2019	69

الأغذية والمنتجات الزراعية

منتج	مصنع
68	280

الأعمال الفنية

منتجات	مصنع
8	12

مستهلكات النظافة

منتج	مصنع
13	271

المواد الكيميائية والأسمدة

منتج	مصنع
15	126

الأثاث

منتج	مصنع
14	334

المعدات واللوازم الشخصية

منتج	مصنع
13	18

المواد الاستهلاكية الورقية

منتجات	مصنع
4	71

تقنية المعلومات

منتجات	مصنع
9	25

الأمن السيبراني

منتجات	مصنع
8	1

المنتجات البلاستيكية

منتج	مصنع
12	172

القرطاسية والأدوات المكتبية

منتجات	مصنع
3	25

النقل والخدمات اللوجستية

منتجات	مصانع
8	8

المعدات واللوازم الترفيهية

منتجات	مصانع
5	7

06

ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية

القائمة الإلزامية

استثناءات القائمة الإلزامية

1

الاستثناء بسبب عدم توفر السعة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية لتلبية الاحتياج.

2

الاستثناء بسبب تجاوز الفارق بين سعر المنتج الوطني والمنتج الأجنبي نسبة (10%).

3

الاستثناء بسبب الاحتياج لمواصفات خاصة لا تنطبق على المنتجات الوطنية.

4

الاستثناء بسبب وجود متطلبات فنية أو تشغيلية تحتم توريد منتج أجنبي.

القائمة الإلزامية

الاستثناءات من القائمة الإلزامية

أولاً: الاستثناء بسبب عدم توفر السعة الإنتاجية للمنتجات الوطنية ويشترط لذلك تحقق أحد الحالات التالية:

الحالة الأولى: عدم قدرة المصانع الوطنية على توفير الكمية المطلوبة ضمن الوقت المخطط له من قبل الشركة أو المتعاقد وفقًا لما هو محدد في الجدول الزمني لتنفيذ العقد. ويشترط لاستيفاء ذلك توفر جميع الشروط التالية:

- توفير إفادة مكتوبة من ثلاثة مصانع وطنية تثبت عدم القدرة على توفير الكمية المطلوبة حسب الجدول الزمني للعقد.
- على الشركة مراجعة إفادات المصانع الوطنية، والتأكد من صحتها قبل الموافقة على الاستثناء على أن تضمن الشركة تقاريرها الدورية للهيئة ما يلي:
  1. المنتجات المستثناة.
  2. قيمة المنتجات التي تم استثناؤها.
  3. نسخة من إفادات المصانع الوطنية بعدم المقدرة على توفير الكمية المطلوبة.
- في حال كانت المنافسة أو طلب الشراء قابلاً للتجزئة ولم يكن بمقدرة المصانع الوطنية توفير كامل الكمية المطلوبة من المنتج الوطني، فيجب توريد الكمية المتوفرة من المنتج الوطني، وتوريد المتبقي من المنتج الأجنبي.

الحالة الثانية: عدم تقدم أي من المتنافسين أو الموردين بمنتجات وطنية للمنافسة أو طلبات الشراء، ويشترط لاستيفاء ذلك أن يتم إثبات دعوة ثلاثة مصانع وطنية، على أن تضمن الشركة في تقاريرها الدورية للهيئة ما يلي:

1. المنتجات المستثناة.
2. قيمة المنتجات التي تم استثناؤها.
3. نسخة من الدعوة لثلاثة مصانع وطنية.

القائمة الإلزامية

الاستثناءات من القائمة الإلزامية

ثانيًا: الاستثناء بسبب تجاوز الفارق بين سعر المنتج الوطني وسعر المنتج الأجنبي (10%):

ويشترط لاستيفاء ذلك توفر جميع الشروط التالية:

- توفير ثلاث عروض أسعار للمنتجات الوطنية على الأقل.
- توفير عرضي سعر للمنتجات الأجنبية على الأقل.
- أن يكون الفرق بين أقل سعر تم تقديمه للمنتج الوطني وسعر المنتج الأجنبي المقبول فنيًّا والأعلى مباشرة من أقل عرض سعري أجنبي مقبول فني (ثاني أقل سعر أجنبي أكثر من (10%)، على أن تتم المقارنة العادلة بين عروض الأسعار المقدمة من حيث التكاليف المشمولة بالعرض التي تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- الضرائب والتأمين والرسوم وتكاليف الشحن لموقع التسليم.
- على الشركة مراجعة عروض الأسعار، والتأكد من صحتها قبل الموافقة على الاستثناء على أن تضمن الشركة تقاريرها الدورية للهيئة ما يلي:
  1. المنتجات المستثناة.
  2. قيمة المنتجات التي تم استثناؤها.
  3. نسخة من الدعوات المقدمة للمصانع الوطنية، ونسخة من عروض الأسعار المستلمة للمنتجات الوطنية.
  4. نسخة من عروض الأسعار المستلمة للمنتجات الأجنبية (عرضي سعر على الأقل).
- في حال كانت المنتجات الأجنبية التي تم تقديم عرضها السعري، منتجات أدوية أو مستلزمات طبية فيشترط أن تكون مسجلة في الهيئة العامة للغذاء والدواء.

القائمة الإلزامية

الاستثناءات من القائمة الإلزامية

ثالثًا: الاستثناء بسبب احتياج المشروع إلى مواصفات خاصة لا تنطبق على المنتجات الوطنية:

ويشترط لاستيفاء ذلك توفر جميع الشروط التالية:

- توفير ثلاث إفادات مكتوبة من مصانع وطنية تبين عدم قدرة هذه المصانع على توفير المواصفات والمعايير المطلوبة للمنتجات.
- على الشركة مراجعة إفادة المصانع الوطنية، والتأكد من صحتها قبل الموافقة على الاستثناء، وتضمن الشركة تقاريرها الدورية للهيئة التالي:
  1. المنتجات المستثناة.
  2. قيمة المنتجات التي تم استثناؤها.
  3. نسخة من مواصفات المنتجات الوطنية ومايثبت عدم مطابقتها لما هو في المشروع أو العقد
  5. ما يثبت توافق المنتجات مع مواصفات ومعايير الهيئة العامة للغذاء والدواء المنتجات الأدوية والمستلزمات الطبية.

- نسخة من مواصفات المنتجات الوطنية ومايثبت عدم مطابقتها لما هو في المشروع أو العقد.

القائمة الإلزامية

الاستثناءات من القائمة الإلزامية

رابعًا: الاستثناء بسبب وجود متـطلبــات فنيـــة أو تشغيلية تحتـم توريد منتج أجنبي:

في حال وجود متطلبات فنية أو تشغيلية تحتم توريد منتج غير وطني، فللشركة الاستثناء من القائمة الإلزامية بعد دراسـة الحيثيات، على أن تضمن الشركة في تقاريرها الدورية للهيئة ما يلي:

1. المنتجات المستثناة.
2. قيمة المنتجات التي تم استثناؤها.
3. المبررات الفنية أو التشغيلية التي تستدعي الاستثناء.

07

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

المستفيدون والمتطلبات

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المصانع المحلية والخليجية لتسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية التي تصدرها وتحدّثها الهيئة بشكل دوري.

المستفيدون من الخدمة

- القطاع الخاص.

مدة الإجراء المعتمدة

- 6 أيام عمل.

المتطلبات

- يجب أن يكون المنتج مدرجًا بالقائمة الإلزامية.
- سجل تجاري ساري المفعول، مع أهمية وجود النشاط المطابق بالنسبة لإضافة الخدمات.
- ترخيص صناعي ساري المفعول يتضمن المنتج المراد إضافته للقائـــمة.
- شهادة المنشأ للمصانع الخليجية.
- شهادة المحتوى المحلي للمنتجات التي يشترط لها.
- شهادة تقنية سعودية للمنتجات التقنية.
- ترخيص من جهة الاختصاص للخدمات.

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

رحلة المستفيد

1
الدخول إلى موقع الهيئة.

2
الدخول إلى الخدمات الإلكترونية.

3
تسجيل مصنع أو مزود خدمة

4
تعبئة نموذج إضافة مصنع إلى القائمة الإلزامية.

5
مراجعة الطلب.

⚠ مدة تسجيل المصنع 6 أيام عمل.

6
الموافقة على إضافة مصنع إلى القائمة الإلزامية.

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

دليل الخدمة

تعرف على الخدمة وإجراءاتها من خلال التالي:

08

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

المستفيدون والمتطلبات

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المستفيدين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص؛ لتقديم طلب إضافة منتج إلى القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية.

المستفيدون من الخدمة

- الجهات الحكومية و القطاع الخاص.

مدة الإجراء المعتمدة

- 180 يوم عمل من استلام جميع المتطلبات.

المتطلبات

- سجل تجاري ساري المفعول، مع أهمية وجود النشاط المطابق بالنسبة لإضافة الخدمات.
- ترخيص صناعي ساري المفعول.
- إرفاق قائمة للمنتجات التي ينتجها المصنع متضمنة السلعة المراد إضافتها.
- شهادة جودة.
- شهادة تقنية سعودية للمنتجات التقنية.
- ترخيص من جهة الاختصاص للخدمات

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

رحلة المستفيد

1. الدخول إلى موقع الهيئة.
2. الدخول إلى الخدمات الإلكترونية.
3. تعبئة نموذج إضافة منتج إلى القائمة الإلزامية.
4. البدء بعملية مراجعة الطلب.
5. إضافة المنتج إلى القائمة الإلزامية.

⚠ قد تصل مدة إضافة المنتج إلى القائمة الإلزامية إلى 180 يومًا.

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

دليل الخدمة

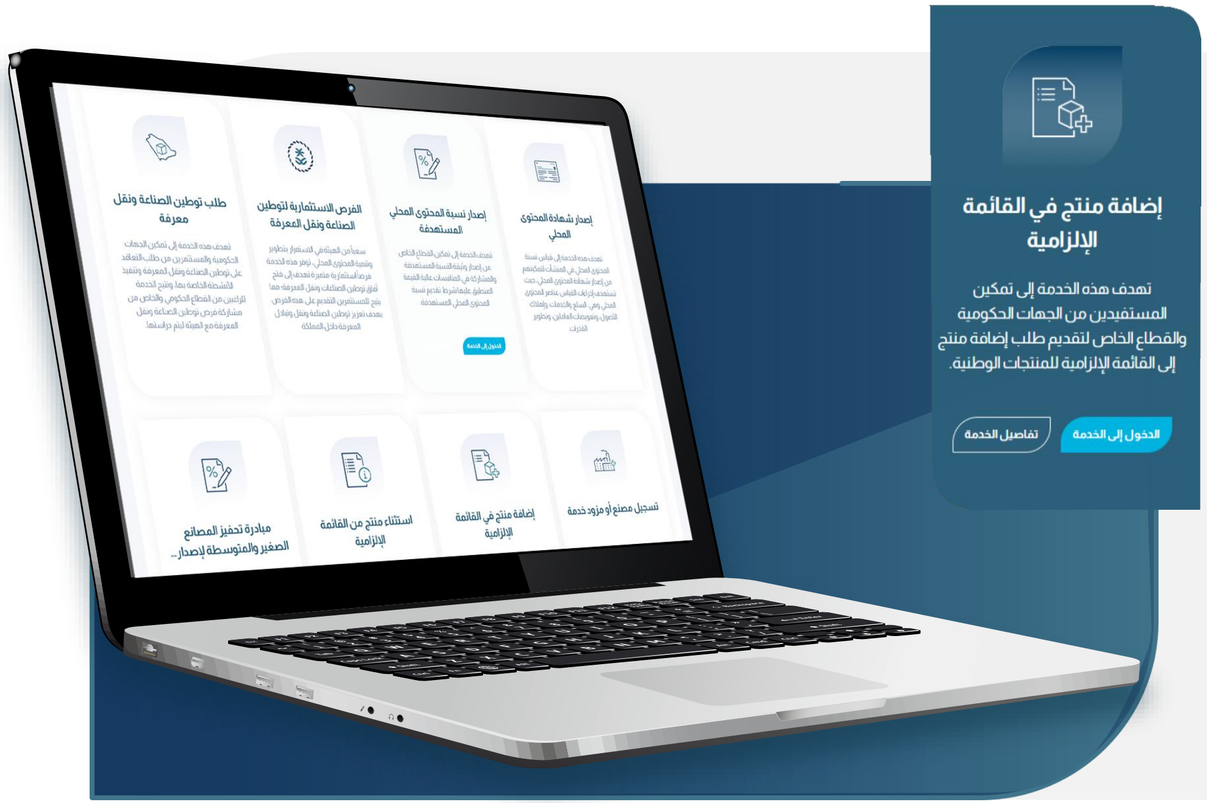

تعرف على الخدمة وإجراءاتها من خلال التالي:

09

أمثلة تطبيقية

القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات غير المجزأة)

بيانات المنافسة

الجهة الطارحة:
شركة مملوكة للدولة بنسبة 70%.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزئة المنافسة:
المنافسة غير مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطني.

قيمة المنافسة:
300,000 ريال.

بيانات المتنافسين

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	المتنافس الثالث
أظرف بشعار الجهة	✓	وطني	وطني	أجنبي
ورق تغليف	✓	وطني	وطني	وطني
أكياس ورقية للهدايا	✓	وطني	وطني	أجنبي
أقلام فاخرة	✗	أجنبي	أجنبي	وطني
دروع فاخرة	✗	وطني	وطني	وطني

خلال مرحلة التقييم الفني

تقوم الشركة المملوكة للدولة بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بندين، هما: أكواب متعددة الاستخدام، أكياس ورقية للهدايا؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعَد فنيًّا من جميع بنود المنافسة. بعد الانتهاء من التقييم الفني للمتنافسين، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييم المالي.

القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)

بيانات المنافسة

الجهة الطارحة:
شركة مملوكة للدولة بنسبة 100%.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزئة المنافسة:
المنافسة مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطني.

قيمة المنافسة:
4 ملايين.

بيانات المتنافسين

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	خلال مرحلة تقييم العروض
شريط لاصق	✓	وطني	أجنبي	يستبعد المتنافس الثاني من هذا البند؛ لعدم الالتزام بالقائمة الإلزامية.
الدباسات	✗	أجنبي	وطني	لا يستبعد المتنافس الأول؛ كون البند ليس من ضمن القائمة الإلزامية.

خلال مرحلة التقييم الفني

تقوم الشركة المملوكة للدولة بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (2) لم يلتزم بالقائمة الإلزاميــة في بند الأول، ولكون المنافسة مجزأة "الاستبعاد من بندٍ لا يعني الاستبعاد من المنافسة". بعد الانتهاء من التقييم الفني للمتنافسين، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييم المالي تتم المفاضلة بين العروض في التقييم المالي لبند الدباسات وفق آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني الغير مدرج في القائمة الالزامية .

10

روابط ذات علاقة

روابط ذات علاقة

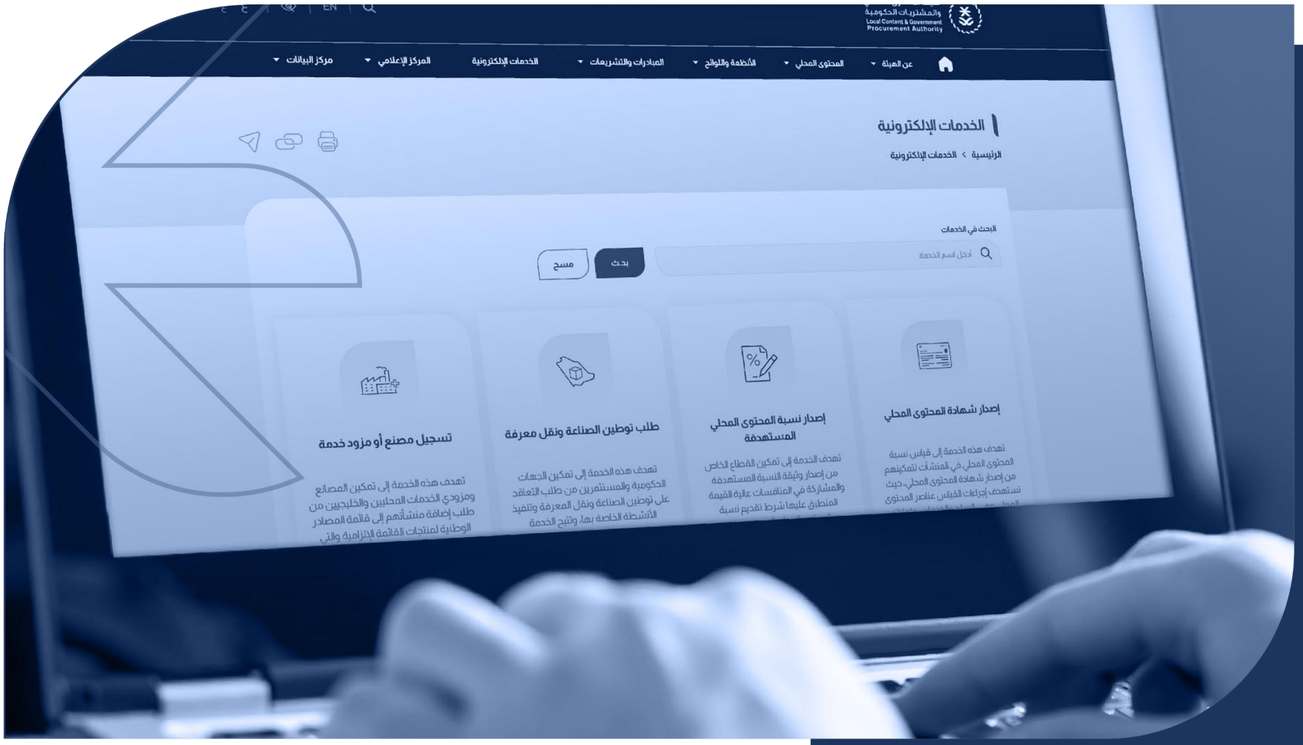

صفحة البحث عن مصنع أو مزود خدمة مدرجة بالقائمة الإلزامية

وثيقة ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية

الخدمات الإلكترونية.

هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

شكرًا لكم..

LCGPA_SA LCGPA

cc@lcgpa.gov.sa 19915

Lcgpa.gov.sa